عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011

"أزمة شرعية أما صراع سلطة"

فريحة عوض الترهوني

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بنغازي

ملخص الدراسة

بعد تدخل المجتمع الدولي في ليبيا عام 2011 لإسقاط النظام السياسي، لم تشهد البلاد منذ ذلك الوقت استقراراً سياسيًا طوال عقد من الزمن، نتيجة لجملة من التدخلات الخارجية، والتي أظهرت بدورها العديد من التعقيدات السياسية التي تمحورت في جود أزمة شرعية عبر فترات زمنية متتالية. برزت شواهد هذه التدخلات من خلال انغماس الدول الخارجية في رسم سياسية الحكومات المتعاقبة والتحكم في صياغة قراراتها. والتي كانت سببًا رئيسيًا في تأخر العملية السياسية. فقد أدى التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بدعم أطراف النزاع الليبي بين شرقها وغربها، إلى زيادة حدة الصراع والتي أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطن الليبي. تحاول هذه الورقة ربط عدم استقرار النظام السياسي في ليبيا بعد عام 2011، بعدم شرعية النظام السياسي والذي أدى بدوره إلى الصراع على السلطة.

الكلمات الرئيسية، عدم الاستقرار، شرعية، النظام السياسي، صراع. .

المقدمة

إن عدم الاستقرار السياسي الذي مرت به ليبيا بعد عام 2011، جاء نتيجة جملة من العوامل التي فرضت على ليبيا، كان أساسها عامل التدخل الخارجي في السيادة الوطنية لليبيا، والذي انعكس بدوره على فاعلية النظام السياسي الليبي عبر فترة تاريخية توالت فيها حكومات مختلفة زمام السلطة في ليبيا، مما أدى إلى وجود أزمة شرعية. أما العامل الآخر الذي انعكس على فاعلية النظام السياسي جاء نتيجة الصراع على السلطة في ليبيا الذي غذته أطراف خارجية أسهمت بدورها في انقسام ليبيا بمؤسساتها إلى شرق وغرب. فالدول التي دعمت المجتمع الدولي للإطاحة بالنظام

السياسي الليبي، هي ذاتها التي غذت الصراع المسلح في ليبيا من 2021- 2011.

مشكلة الدراسة: -

تكمن مشكلة الدارسة في الإجابة عن بعض التساؤلات الآتية: -

- هل التدخلات الخارجية أثرات على عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، وأدت إلى ازمة الشرعية؟
- هل أسهم الصراع الدائر بين أطراف النزاع في ليبيا إلى عدم الاستقرار السياسي؟ .

فرضية الدراسة: -

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أدت التدخلات الدول الخارجية في صنع السياسة الداخلية لليبيا إلى عدم استقرار النظام السياسي وزيادة حدة النزاع بين الليبيين؛ مما انعكس سلبًا على شرعية أداء النظام السياسية.

أهمية الدراسة: -

تعتبر دراسة أزمة الشرعية في ليبيا من الموضوعات المهمة في المجال الذي يهتم بأسباب عدم الاستقرار السياسي في ليبيا منذ عام 2011. كذلك كونها من الموضوعات التي قد تفتح المجال لدارسة الإنتربولوجيا الليبية، وما تمخضت عنه ثورات الربيع العربي من تدمير للبني السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمع متماسك اجتماعيًا وعرقيًا، لهذا تحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث في الحالة الليبية قد تكون مجال بحث أكثر تعمقا للباحثين في مثل هذه الموضوعات.

أهدف الدراسة: -

- تسعى الدارسة إلى تحليل ظاهرة التدخلات الخارجية في ليبيا للوقوف أمام معرفة مدى تأثيرها على متغير الاستقرار السياسي. والتركيز على معرفة ما هي الكيفية التي يمكن بها إعادة ترتيب البيت الداخلي الليبي، وضمان فاعلية النظام السياسي الليبي، ما يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن الليبي.

منهجية الدراسة: -

نظراً لطبيعة هذه الدراسة من حيث إن متغيراتها ومصادر معلوماتها تتركز على النظام السياسي والشرعية السياسية في ليبيا، فإن الدراسة سوف تتبع المنهج التحليلي ودراسة الحالة ونستعين بالمنهج التاريخي والقانوني.

الدراسات السابقة: -

دراسة رائدة في هذا المجال **كتاب بعنوان ليبيا الثورة...الواقع والطموح في بناء الدولة** إصدارات دار

الزهران للنشر والتوزيع المملكة الأردنية 2019 للمؤلف د. عمران محمد المرغني الجداري تطرح بتفصيل مستفيض الأسباب التي أدت إلى ما فيه ليبيا الآن من صراع. تجسد على الصعيد الداخلي في انتشار السلاح والانفلات الأمني، وغياب المصلحة، و إخفاق النخب، و الإسلام السياسي، و التأثيرات القبلية والجهوية، علاوة على التدخل الخارجي. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات.

تقسيمات الدارسة: -

قمست الدراسة إلى ثلاثة مطالب : حيث تناول المطلب الأول ماهية الشرعية وازمة الشرعية، بينما ركز المطلب الثاني على الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي في ليبيا بعد عام 2011، من الأزمة الدستورية والفعالية والتدخل العسكري في ليبيا ، وأزمة استبدال الشرعية الثورية بالشرعية السياسية، وأزمة غياب مشروع وطني لبناء الدولة، اما المطلب الثالث فركز على شرعية تأسيس الهياكل السياسية في ليبيا من 2011- 2021، بينما ركز المطلب الرابع على شرعية التدخل الخارجي في حل الأزمة الليبية.

المطلب الأول: مفهوم الشرعية وأزمة الشرعية

1- ماهية الشرعية

يعتبر جان لوك أول من استخدم مفهوم الشرعية كأساس لتحليل ظاهرة السلطة، وبعدها تطور المفهوم في العصور الحديثة أصبح يعبر عن اختيار وتقبل المحكومين للحاكم والنظام السياسي وبرز عنصر الاختيار والرضاء كعناصر أساسية لمفهوم الشرعية. وهنا يمكننا تقسيم مستويات تحليل مفهوم الشرعية وفقاً للأدبيات الغربية إلى ثلاثة أقسام. (حنفي، 2003، ص ص 27- 32).

أ- شرعية حائز السلطة السياسية، وهذه تنطلق من أسلوب وصول حائز السلطة السياسية وتتولى السلطة غصباً، وعلى خلاف ما أجمعت عليه الجماعة السياسية من قواعد تجعله حاكماً غير شرعي، كما تستمد شرعية الحاكم من برامجه وسياساته التي يطرحها وينفذها ومدى توافقها مع مصالح أفراد المجتمع.

ب- شرعية النظام السياسي، النظام السياسي يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر المواطنون أن ذلك النظام صالح، ويستحق التأييد والطاعة.

ج- شرعية الدولة ذاتها، حيث ينظر إلى الدولة باعتبارها تنظيماً أو كياناً يتولى السيطرة على مجموع السكان داخل الحدود الإقليمية، كما تتميز بالاستقلالية والمركزية والتنسيق الداخلي.

بينما ذهب مايكل هدسون إلى أن الشرعية تضم ثلاث قواعد أساسية وهي أساس بناء الشرعية

وتتمحور في القاعدة الشخصية، والقاعدة الأيديولوجية، والقاعدة البنيوية أي التي تنبع من مؤسسات الدولة. وهنا يمكن الإشارة إلى أن الشرعية تعتمد بشكل مباشر على فاعلية النظام السياسي، وهذا ما تفتقده ليبيا بعد عام 2011. مفهوم الشرعية، كما ورد في أدبيات العلوم الاجتماعية والسياسية يمكن تحديدها بإيجاز في صياغة واحده وهي تقبل التيار الرئيسي في المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية، من منطلق ثقة المواطنين في أنه يعبر عن قيم الجماعة وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها، ويسعى إلى تحقيق أهدافها الكبرى. ويعبر المواطنون عن هذا القبول والرضا من خلال قيامهم بالواجبات التي تتوقعها السلطة منهم على أكمل وجه دون حرج أو اضطرار أو رهبة. ويمكن ان نلخص عناصر التعريف في ثلاث اشياء وهي: - (الحمادي، في مفهوم الشرعية السياسية، 2014)

1- القبول الاختياري (الطوعي) لسلطة النظام. 2- التوافق بين المبادئ العامة التي يتمسك بها النظام السياسي. 3- الفاعلية التي تكفل للنظام إمكانية السيطرة على تجاذبات القوة في المجتمع.

بناء على ما سبق فإن شرعية النظام السياسي أياً كانت صفته هي ظاهرة نسبية فما هو شرعي للبعض، قد يكون غير شرعي للبعض الآخر، ولم يحدث أن تحقق إجماع عام على شرعية نظام ما، بل في بعض الأحيان، الدول من حقها تستخدم الدولة وسائل القوة والإكراه لمن ينكرون عليها صفة الشرعية، مهما كانت اتجاهاته الأيديولوجية أو السياسية، ولكننا يمكننا الحكم علي النظام السياسي بالحفاظ على توازناته بقدر قبول القاعدة الشعبية له. بمعنى آخر فإن جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة. فالشرعية تتحقق حينما تكون إدراكات النخب الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع وتتوافق مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع واستقراره. هذا ما تميزت به مستويات التحليل للشرعية في الأدبيات الغربية، إذاً ما هي أزمة الشرعية؟

2 - أزمة الشرعية

أشار يورغن هابرماس إلى مصطلح أزمة الشرعية ، و أكد بأن تراجع الثقة في الوظائف الإدرية أو المؤسسات أو القيادة يؤدى إلى أزمة شرعية، وفي هذا المفهوم يؤكد أنه مع أزمة الشرعية فإنه لا تمتلك أي مؤسسة أو منظمة القدرات الإدارية للحفاظ عليها، أو إنشاء هياكل فعالة في تحقيق أهدافها النهائية.

إن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة، وقد يترتب عليها الإطاحة

بالنظام، أو تغييره سواء باستخدام أساليب سلمية أو عنيفة، غير أن انهيار شرعية النظام يفترض أن لا يؤثر على الدولة ككيان سياسي يشمل الجميع في إطاره، وتجري داخله مختلف التفاعلات والعمليات السياسية والمجتمعية. فعند غياب عنصر الشرعية يبقى النظام وسلطته غير مطمئنين ،وغير قادرين على الانفتاح على المجتمع وعلى إشراكه في العملية السياسية، الأمر الذي يدفع بالنظام إلى استخدام وسائل الإكراه والعنف لفرض الطاعة، والحفاظ على الحكم واستمراره بما يتوافق ومتطلبات السلطة والنظام، (الشطي، 2005، ص 29) وهذا ما يطرح بصورة ملحة قضية الاستقرار السياسي الذي يكون في خطر، فالسلطة الحاكمة تفقد مبررات شرعيتها واستمرارها في حالة عجزها عن الوفاء بمتطلبات المجتمع وإدارة احتياجاته، ويصبح للقوى السياسية والاجتماعية شرعية تحدي النظام الحاكم بالعنف.

أن النظام السياسي يكون مقبولاً عندما تتوافر شروط التكييف بين النظام السياسي والشعب وهنا يكون النظام السياسي شرعياً عندما يتوافر عنصر التايد للنظام السياسي، فالتايد لا يتوافر الا بعنصري الرضا والقبول واللذان يرتبطا بقدرة النظام السياسي على إقناع الشعب من خلال تحقيق الانجازات المهمة مثل توفير الاستقرار والأمن والحاجات المادية والمعنوية لهم؛ لذا نرى بأن تفسير الحالة السياسة التي يعاني منها النظام السياسي بفقدانه شرعية تبدأ من فقدان الطاعة الاختيارية التي تحول ممارسة القوة السياسية إلى سلطة ذات حق، وتلغي الاتفاق الذى يعطي الحاكم الحق في ممارسة السلطة نيابة عن الشعب ، ورغم أن القانون يضفى الشرعية، فإنه وحدة مع غياب القبول الجماعي لا يقدم إلا زخماً ضئيلاً لقوة من يصنع القانون ، ويفرضه على المحكومين بهدف الحفاظ على النظام السياسي في المجتمع حتى في غياب القانون ، وهنا يلجأ الزعماء إلى القهر واستخدام العنف من أجل الحفاظ على قوتهم، والتي قد لا تكون كافية لضمان الاستقرار في النظام. (داويشا، 1988، ص 82)

المطلب الثاني: - الأزمات التي تواجه النظام السياسي في ليبيا بعد 2011

قد تأخذ أزمة الشرعية عدة صور تختلف حسب الأسباب التي أدت إلى فقدان الشرعية أو وضعها موضع تساؤل ، وتتمثل صورها في الآتي: - (الشطي، 2005، ص ص 68- 69)

1- أزمة الدستورية

يمكن لأزمة الشرعية أن تلحق إما بالمؤسسات السياسية أو ممن يقومون بالأدوار في هذه المؤسسات، أو بالسياسات التي يضعونها، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات

الرسمية باعتبارهم مصدر السلطة، وهنا لابد من توضيح العلاقة الصحيحة التي تربط السلطة المركزية بسلطاتها المحلية، وكذلك علاقتها بالقوى المجتمعية، والدور الذي يقوم به الجهاز البيروقراطي، والدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية، أي توضيح العلاقات المتبادلة بين أطراف النظام، وما له من دور في دفع عمليات التنمية والتحديث.

فأزمة الشرعية تجد إحدى صورها عندما يفقد أفراد المجتمع ثقتهم في السلطة الحاكمة، وكذا في النظام السياسي ومؤسساته، إما لأنها غير قادرة على التأقلم مع الوضعية الناتجة عن التجديد في هياكلها، أو لأنها مرفوضة تماماً على أساس أنها لا تستمد قوتها ولا مبررات عملها من القاعدة المجتمعية، وبذلك تجد المقاومة الفعالة والتي لا تلبث أن تتحول إلى ثورة على النظام.

2- أزمة تغيير

قد تكمن أزمة الشرعية في أزمة تغيير، وهي غالباً ما تحدث في فترات التحول في البناء الاجتماعي برمته، نتيجة لظهور انقسامات بين الجماعات. وتحدث هذه الأزمة خلال فترة انتقال إلى بنيان اجتماعي في الحالات التالية: (إبراهيم، 1992، ص 102)

- إذا تعرضت مكانة المؤسسات التقليدية الرئيسية للتهديد إبان فترة التغيير.
- إذا لم يكن النظام السياسي خلال التحول مفتوحاً بالنسبة إلى كل الجماعات الرئيسية في المجتمع الساعية إلى الإسهام في ممارسة الحكم بصورة مباشرة، أو إلى تحقيق أهدافها.

إن إحداث التغيير سواء في البنى السياسية أو في مؤسسات النظام أو على مستوى القيادات، إذا لم يراع فيه قبول الشعب به فإن ذلك قد يؤدي إلى شرخ في المجموعات الاجتماعية من جهة، وبينها وبين السلطة والنظام السياسي من جهة أخرى، وقد يؤدي ذلك إلى أزمة عميقة تعصف بشدة بشرعية النظام والسلطة.

3- أزمة فعالية

إن مطلب الفعالية وفقاً لمتطلبات العالم المعاصر يشير إلى القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة، فأزمة الفعالية تنشأ عندما يكون النظام السياسي غير قادر على تحقيق مطالب المجتمع، فكما أشار مارتن ليبست إلى أن الشرعية تتركز على استقرار النظام وديمومتها وفاعليته لمدة طويلة. ولمعرفة مدى استقرار المؤسسات السياسية التي تواجه الأزمات لابد من معرفة نسبة شرعيتها ومدى علاقتها بالفاعلية. فشرعية النظام السياسي ليست محددة فقط بدرجة انفتاحه على المجال المجتمعي، ولكن أيضاً بمدى فعاليته الوظيفية، ومدى قدرته على تحقيق درجة عالية من

الوظائف المجتمعية. اجتمعت الأزمات الثلاث في ليبيا نتيجة لمتغيرات متعددة بعد أن فقد النظام السياسي الليبي شرعيته بعد 2011؛ لذا فقد اتخذت أزمات النظام السياسي الليبي شكلاً متداخلاً من حيث النظام والفاعلية، أزمة فعالية فهي نتجت عن التدخل العسكري، وأزمة تغيير نتيجة استبدال الشرعية الثورية بالشرعية السياسية، وأزمة دستورية لعدم القدرة النظام على إيجاد مشروع وطني لبناء دولة واحدة ؛ مما سبب في عدم استقرار سياسي في ليبيا 2011.

4- أزمة التدخل العسكري في ليبيا 2011.

أزمة النظام السياسي الليبي منذ عام 2011 مازالت محل جدل بسبب أن سقوط النظام السياسي جاء من خلال تدخل دولي متمثل في مجلس الأمن بقراريه 1970 وقرار 1973 اللذينِ ينصان على التدخل العسكري لإسقاط النظام، نتيجة تقارير إعلامية ومخابرات خارجية. هذا التدخل العسكري جاء انتهاكاً للسيادة الوطنية من قبل قوة أجنبية تمثلت في دول الناتو وبعض الدول العربية التي شاركت في إسقاط النظام، وقد كان تدخلها بهدف تغيير النظام السياسي، وليس حماية للمدنيين كما اتضح لاحقاً، عندما تعرض الكثير من المواطنين الليبيين إلى عنف جسدي ومعنوي ، من قتل واغتصاب وإذلال لم يستثنَ فيه الشيوخ والنساء والأطفال، ولم نشاهد أي تتحرك للقوى الخارجية للتحقيق في هذه الظواهر التي اقتحمت خصوصية المجتمع الليبي بعد عام 2011. وكذلك عندما سيطرت الجماعة المتطرفة على مدن ومؤسسات الدولة ومصادر النفط والغاز لم تتحرك القوات لحماية المدنيين من حروب المليشيات المتطرفة، مما أكد أن التدخل العسكري كان هدفه إسقاط النظام السياسي.

5- أزمة غياب مشروع وطني لبناء الدولة

ظهرت أزمة غياب مشروع وطني واحد في ليبيا بعد عام 2011 بعد أن انقسمت الاتجاهات الفكرية والعقائدية بعد انهيار النظام السياسي في ليبيا ، والذي أدى بدوره إلى غياب المشروع الوطني لبناء الدولة، فانقسمت المؤسسات الحكومية إلى حكومة في الشرق وأخرى في الغرب ، إن انقسام مؤسسات الدولة بمثابة وجود دولتين في دولة واحدة، ونتج عن هذا الانقسام أيضًا انقسامًا في التمثيل الدبلوماسي لليبيا خارج حدودها الإقليمية، حيث أصبح هناك سفارتان في بعض الدول تنتمي إحداهما لحكومة الشرق و الأخرى تنمني لحكومة الغرب، مما أدى إلى صراع بينهم. وكثيرا ما نشبت فيها خلافات حادة بين الممثلين الدبلوماسيين خارج البلاد نتيجة لحضور مناسبات في الدولة المستضيفة لسفاراتهم مثلما حدث في جمهورية مصر العربية، ان غياب مشروع الدولة في ظل ما حدث

من تلاقي الرؤى والاهداف والتوجهات والمصالح لنخب سياسية متصارعة في ليبيا والتي ساهمت في اسقاط النظام السياسي الليبي، حيث حاولت هذه النخب ان تتحالف مع دول معادية للنظام السابق من اجل اسقاط النظام ، غير ان ما اتضح عند الكثير من المحللين والكتاب الليبين بان هذه النخب التي افرزتها مخرجات الربيع العربي في حقيقتها تحمل توجهات ورؤى مختلفة بين التيارات الإسلامية والتيارات الليبرالية والذى تلاقت اهدافهم ومصالحهم في إسقاط النظام السياسي الليبي ، غير ان اهدافهم السياسية اتضحت حسب توجهاتهم بإنشاء دولة إسلامية او العودة إلى الملكية وعودة الحركة السنوسية إلى الحكم ، أو الدعوة للفيدرالية والانقسام بين شرق ليبيا وغربها لاستخدامهم في مصالحهم الخاصة .

المطلب الثالث: - شرعية تأسيس هياكل السلطة في ليبيا بعد 2011.

بعد تغير اسقاط النظام في ليبيا ظهرت الاختلافات الإيديولوجية والانتماءات العقائدية وأصبح هناك صراع على من يحكم ليبيا، فظهرت التيارات المتطرفة بمنهجها العقائدي، حيث سيطرت الجماعات الدينية على المجلس الانتقالي. وتمثلت أزمة الشرعية في ليبيا بعد 2011 باعتراف دول خارجية بالمجلس الانتقالي كبديل على النظام السياسي الليبي دون احترام السيادة الوطنية للشعب الليبي.

1- شرعية المجلس الانتقالي والصراع على السلطة بين التيارات الدينية 2011- 2012

يعتبر المجلس الوطني الانتقالي هو الهيكل الأول الذي شكلته دول أجنبية بقيادات معارضة للنظام السابق، واعترفت به، حيث قام بتأسيس حكومة دافعت على نفوذ الكتائب المسلحة التي تكونت بشكل مؤقت للحرب على النظام السابق. أعد المجلس الوطني الانتقالي الوثيقة الدستورية وهي نسخة معدلة ومفصلة من خريطة الطريق التي تبناها المجلس الوطني الانتقالي في مارس 2011. وتتضمن الوثيقة 37 مادة تحدد المراحل المختلفة للفترة الانتقالية بعد سقوط النظام السابق. ويؤكد المجلس الوطني الانتقالي أنه أعلى سلطة في الدولة، والممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي، ويستمد شرعيته من ثورة 17 فبراير2011، مؤكداً أنه سينتقل من بنغازي إلى طرابلس بعد إعلان التحرير. (خارطة الطريق، المجلس الوطني الانتقالي، 10 مارس 2011) ويمكن الإشارة إلى أن الشرعية هنا جاءت من دول دعمت سقوط النظام السياسي وهي فرنسا وبريطانيا وقطر والإمارات العربية المتحدة وتركيا الفاعلين الأساسيين في الحرب على ليبيا، ولم تأت الشرعية من الشعب الليبي.

بعد إسقاط هرم النظام بتاريخ 20 أكتوبر 2011 بطائرات فرنسية، أعلن رئيس المجلس الانتقالي تحرير ليبيا، حيث أرغمت التيارات الدينية المتطرفة رئيس المجلس الانتقالي على إعلان تحرير ليبيا متضمناً الإعلان عن ليبيا بأنها دولة إسلامية؛ لذا جاء خطابه بأننا نحن دولة إسلامية اتخذنا الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع، ومن ثم فإن أي قانون يعارض المبادئ الإسلامية للشريعة هو معطل قانوناً. وضرب مثلاً على قانون الزواج والطلاق الذي حد من تعدد الزوجات بأن هذا القانون مخالف للشريعة الإسلامية وموقوف، (عبد الجليل، 24 أكتوبر 2011) فمن خلال تحليل الخطاب السياسي لرئيس المجلس الانتقالي الممثل عن الشعب الليبي المعترف به دولياً عام 2011 ، ويمكننا ان نستخلص البعد الديني الذى سيطر على الخطاب السياسي الأول للمجلس الانتقالي مما يعطينا تبريراً لكل العمليات الإرهابية التي جاءت لاحقاً ، بما في ذلك انتشار حركات التطرف الديني في ليبيا والصراع على السلطة بين التيارين الإسلامي المتطرف، والعلمانيين الليبراليين.

أما المواقف الدولية فكان هناك أجماع دولي على قبول هذا المجلس حتى بعد هذا التصريح الذي يشير إلى وجود تيارات متطرفة تعبر عن وجود تيار الإسلام السياسي المتطرف، فجاء أول رد دولي من فرنسا والتي رحبت علانية بشجاعة ووحدة وكرامة الشعب الليبي، بينما تحدثت بريطانيا عن انتصار تاريخي للشعب الليبي، وقال أندرس فوغ راسموسن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي : إن عمليات الحلف ستنتهي في 31 اكتوبر 2011 ، معتبراً أن شجاعة وعزم الليبيين ألهمتا العالم. في الوقت الذي تحدث الرئيس الاميركي عن عصر جديد في ليبيا، داعياً إلى المصالحة الوطنية. وكأن الولايات المتحدة تنبأت بوجود صراعات أهلية وصراعات دينية في ليبيا بعد إسقاط النظام 2011. إن حجم التأكيد الذي جاء من المجتمع الدولي والدول المشاركة في إسقاط النظام السياسي الليبي لخص عدم ممانعة الولايات المتحدة من تواجد تيارات إسلامية تحكم ليبيا بعد عام 2011 وذلك لمعرفتهم بالشخصيات التي تحرك المليشيات المسلحة في ليبيا من المتطرفين الإسلاميين، والمحاربين القدامى في أفغانستان والعراق.

غير أن تشكيل الحكومة أصبح أمراً معقداً بسبب الصراع على السلطة بين الليبراليين والإسلاميين؛ حيث ظهرت بوادر التوتر بين المناطق والنعرات القبلية والطموحات الشخصية من أجل السيطرة على موارد النفط. ورغم تحريض رئيس الحكومة بالمجلس الانتقالي على ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة في ليبيا، إلا أنه كان يحذر من نشوب حرب أهلية في ليبيا، وقد يؤكد ذلك التنبؤ

مجموعة من المعطيات التي بدأت تظهر في المجلس الانتقالي بسيطرة الجماعات الدينية على المشهد، وبداية الاغتيالات السياسية من قبل الجماعات الإرهابية المتطرفة في ليبيا، حيث اغتيل الكثير من النشطاء السياسيين، بعد مقتل عبد الفتاح يونس، والذي أعطي مؤشراً لليبراليين بأنه لن يكون لهم دور سياسي في ليبيا في ظل وجود التيارات الدينية المتطرفة.

أيضاً شكل زعيم التيار السياسي المتشدد رئيس المجلس العسكري في طرابلس، وجاءت معارضته من قبل بعض الكتائب باعتبار أن تشكيل المجلس العسكري يفترض أن يكون مسؤولاً أمام لجنة عليا للأمن في طرابلس. ومن هنا بدأت ملامح الصراعات بين مدينة طرابلس وبنغازي. فدخلت الحرب بالوكالة نتيجة التدخلات الخارجية ، والتي تؤكد فقدان الشرعية والمشروعية للمجلس الانتقالي في ليبيا. بدأت الإملاءات الخارجية على قرارات المجلس الانتقالي من قبل الدول التي تعتبر لها الفضل في القضاء على نظام العقيد، مثل قطر وفرنسا، فقد صرح مسؤول عسكري من المجلس الانتقالي بأن هناك جلسات خاصة بين القطريين وتيار الإسلام السياسي، وفي المقابل كانت فرنسا تقدم الدعم لرئيس المجلس الانتقالي ورئيس الحكومة.

وقد استنكر بعض الإسلاميين تعامل فرنسا مع العلمانيين، ويقصدون بذلك قيادة المجلس الوطني ؛ لذا رفض كل من رئيس المجلس الانتقالي ظهورهم في طرابلس بعد إعلان التحرير خوفاً من معارضيهم من الجماعات الإسلامية بطرابلس، ويمكن أن نحصر التيارات الإسلامية التي تصدرت مشهد الصراع السياسي على السلطة مع المجلس الانتقالي في تيارين هما : التيار الأول تمثله قوى الإخوان المسلمين، والتيار الآخر، تمثله الحركات الجهادية المتمثلة في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، والحركة الإسلامية للشهداء، ومجموعة أنصار الله، وهي متمركزة بصورة أساسية في منطقة الجبل الأخضر. غير أنه كان هناك تخوف من دول الغرب، والذي جاء متأخراً بعض الشيء من مدى تأثير الإسلاميين أو تشكيلهم لعنصر انقسام في أية صيغة للدولة الليبية المقبلة وسياساتها؛ لذا فإن التحدي الأول الذي جاء للمجلس الوطني الإنتقالي يتمثل في مدى استيعاب الكتائب التي شاركت في الحرب ضد النظام السياسي الليبي مثل كتائب الزنتان. وهذا ما أكد ه الدبلوماسي الفرنسي السابق في طرابلس باتريك حايمزاد في كتابه في قلب ليبيا القذافي، حيث أوضح بأن المجلس الانتقالي لم يضم صفوفاً من المنطقة الغربية يتلائم مع دورهم العسكري والإسهام في تحرير ليبيا؛ لذا عليه أن يلجأ إلى تخصيص تمثيل سياسي للمناطق الغربية في المجلس الانتقالي. أما التحدي الثاني كان يتوجب على المجلس الوطني الانتقالي دمج المدن التي دعمت النظام السابق

مثل سرت ترهونة وبني وليد ورشفانه وغات وسبها وغدامس في السلطة الجديدة، وعدم فرض الجانب المنتصر بقوة السلاح على هذه القبائل والتي قد تكون شعلة حرب أهلية لن تنتهي، (حايمزاده، 2011- 2014، ص ،2.) وبالفعل هذا ما حصل بعد 2011.

بالإضافة إلى ذلك كان هناك تواجد جماعة أنصار الشريعة الذي تغلغل داخل ليبيا، فقد حاول تنظيم مظاهرة للدعوة لتحكيم الشريعة الإسلامية، و كان تنظيماً مسلحاً، ضم الكثير من أعضاء الجماعة من التيار السلفي الجهادي، ومنهم من تلقى فترة تدريب في الجزائر، ولهم علاقة مع تنظيم القاعدة، وعادوا إلى ليبيا عام 2011. و كان للتنظيم مبادئ فكرية مضادة للديمقراطية؛ لذا رفضوا الإعلان الدستوري، ورفضوا قيام دولة مدنية في ليبيا، وكانت فكرتهم هي قيام دولة إسلامية. بالرغم من أنهم ينفون ارتباطهم بتنظيم القاعدة، إلا أن السياق التاريخي يجعل الكثير من التقارير تذكر الترابط بين التنظيمين، فالكثير منهم قدموا من سوريا والجزائر، ولهم علاقات واضحة مع القاعدة، وصنفتهم الولايات المتحدة من التنظيمات الإرهابية وخاصة بعد قتل السفير الأمريكي في سبتمبر 2012، لذا أكدت تقارير استخباراتية من CIA بالعلاقة بين تنظيم القاعدة وتنظيم أنصار الشرعية. خاصة وأن بعض التقارير تشير إلى أن اغتيال السفير كان عملاً مدبراً من تنظيم القاعدة. (Christopher S. Chivvis، 2014, p.22).

- 1شرعية المؤتمر الوطني وصراع التيارات الإسلامية على السلطة 2012- 2014

بعد أن انتهت مدة المجلس الانتقالي، جاءت وفقاً للوثيقة الدستورية للمجلس الانتقالي مرحلة انتخاب المؤتمر الوطني، والذى جاء في ظروف غير ملائمة ،حيث لم يكن المواطن الليبي يدرك أهمية المشاركة السياسية في الانتخابات بعد ، ولم يستوعب مدى تأثيرها في تشكيل إطار سياسي يحميه ؛ لذا كان هناك عزوف كبير عن الانتخاب من قبل الليبيين لسببين : الأول أنهم لا يدركون ماهية الانتخابات وحقيقة أهميتها و دورهم فيها ،والآخر : لم يكن الشعب الليبي له أدنى معلومات عن الشخصيات المطروحة للانتخابات ولا خلفيتهم الثقافية أو السياسية أكثر من كونهم تنظيم معارض للنظام السياسي الليبي بالخارج. بالإضافة إلى أن تشكيل الأحزاب السياسية غير معروفة في ثقافة الشعب الليبي حتى 2011، فلم يكن هناك أي وثيقة دستورية أو نصوص تشرعيه توضح ماهية الحزب السياسي، ودوره والقوانين التي تنظمه. في الوقت الذي كانت المجموعات المتقدمة للترشيح إلى المؤتمر الوطني مجموعتين : تنتمي واحده إلى التيار الإسلامي ، والثانية إلى التيار العلماني. فكل من التيارين شكلوا أحزاباً سياسية ودخلوا إلى الانتخابات، وشكلوا معاً المؤتمر الوطني دون أن يدرك

المواطن الليبي الكيفية التي تم بها الاختيار والترشيح.

لم تعرف ليبيا خلافات حول العلاقة بين الدين والسياسة إلا التي حدثت في عام 2012 بعد انتخاب المؤتمر الوطني، وظهور الخلاف على وسائل الإعلام الليبي عام 2012، بين مفتي الديار الليبية والمنتمي إلى التيارات الإسلامي، و بين العلماني رئيس حزب تحالف القوى الوطنية. بدأ الصراع على السلطة بين التيارين، والذي أعطي للمواطن الليبي مؤخراً حقيقة وأهداف هذه الجماعات في السعي إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، وليس مصلحة الشعب الليبي، حين بدأت الانتقادات والمظاهرات تظهر أمام مقر المؤتمر الوطني بطرابلس رافضة للأحزاب السياسية.

بعد رفض اقتراح المفتي في 7 يوليو 2012 بتشكيل حزب يضم التيار الإسلامي من الإخوان والجماعات الإسلامية المقاتلة، حيث كانت رؤية الإخوان المسلمين هي تشكيل حزب وطني بالمشاركة مع الشعب ممن هم يؤمنون بالمرجعية الإسلامية دون الانغلاق تحت مسمى التيار الإسلامي، كما رفضوا مشاركتهم مع الجماعة الإسلامية المقاتلة. بالرغم من أن هناك بعض الخلافات التي ظهرت بينهما علانية، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض التوافقات في بعض القرارات التي تخدم مصالحهم الخاصة. وقد يرجع ذلك إلى وحدة هدفهم وهو استمرارهم في السلطة وتكوين قاعدة شعبية حتى يتمكنوا من السيطرة على زمام السلطة في ليبيا كما فعلوا في مصر. فقد كان لحزب العدالة والبناء رغبة في الانفتاح والمشاركة مع الآخرين، فقد رشحت بعض الشخصيات لرئاسة الحزب لم تكن من تنظيم الإخوان المسلمين

جاءت رؤية جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا بأنها رافضة الارتباط بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين ، فلم تتم الإشارة الي التنظيم الدولي في اللائحة التي أعلنوها في ليبيا عام2011، بهدف الحصول على قبولهم من الليبين واستخدام ذلك في الإنتخابات 2012 ، وهذا ما اتضح فيما بعد عندما كان الخطاب الإخوانى في ليبيا هو نفسه خطاب حزب التنظيم الذى يمتلك نفس المرجعية الإسلامية الخاصة بالشريعة، فمن مبادئ الحزب أنه يؤمن بأن الإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، ونادى بقيام دولة ديمقراطية ، غير أنه سرعان ما ظهر البعد الأيديولوجي في اتخاذ القرارات؛ فقد كانت كتلة الوفاء القريبة من الجماعة الإسلامية المقاتلة تشكل أقلية ،ومع ذلك يصعب تمرير الأصوات إلا بها ، وهذا ناتج عن النظام الذى صممت به الانتخابات، حيث أعطى للأحزاب ثمانين مقعداً وللنظام الفردي عشرين فقط. (Lijphart, 1999 ,pp,1-3) وهذا الفرق انعكس على التوازن في الأصوات وخاصة في حالة التصويت على قرار ما،

فقد تحصل حزب العدالة والبناء على وزارات مهمة وحساسة مثل وزارة الإسكان والرياضة والنفط والاقتصاد باعتبار أن جماعة الاخوان لهم رأس مال مجتمعي من موارد، وقدرة خارقة على التحريك المجتمعي ،وهذا النموذج والاستراتيجية لا تختلف عن النموذج المصري. الوفاء لدم الشهداء

أما الجماعة الإسلامية المقاتلة فعرفت وفقاً لمرجعيات في كتابة تحت عنوان "مراجعيات" (المقاتلة، 2016)، تم مناقشتها أثناء وجودهم في السجن برعاية على الصلابي ومجموعة من العلماء بموافقة من النظام السياسي الليبي. خرجت هذه الجماعات عام 2011 وشاركت الحرب على النظام السياسي، وكان لها جناح عسكري بجانب الجناح السياسي، وشاركت في الإنتخابات عبر حزب الوطن، وحزب الأمة الوسط. وترتبط الجماعة مع تنظيم القاعدة، غير أنها فكت ارتباطها بعد أن طرد أسامة بن لادن المقاتلين الليبيين العاملين معه في شركته الاستثمارية في السودان نتيجة خلافات بينهم .

لعبت الجماعة المقاتلة دوراً في المؤتمر الوطني؛ حيث تحصلت على أهم وزارتين أمنية، وهما وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، بالإضافة إلى مشاركتهم في الحوار السياسي الليبي تحت إشراف الأمم المتحدة في الصخيرات في 5 مارس 2015 على الرغم من وجود تحفظ على اتفاق الصخيرات من قبل جماعة الإخوان المسلمين، في الحقيقة لم تتحصل الأحزاب الإسلامية على أصوات كثيرة في انتخابات عام 2012 للمؤتمر الوطني، غير أنها دخلت عن طريق القوائم الفردية. وقد لاحظنا من خلال توافق الحركة ، وحزب العدالة والبناء على قرارات أصدرها المؤتمر الوطني فيما يخص الحرب الأهلية داخل ليبيا ، حيث صدر قرار رقم (7) في 25 سبتمبر 2012 والذى شرع فيه باجتياح مدينة بني وليد ، فلأول مرة تشن حرب ضد مدينة بقرار من جهة تشريعة وغطاء منها ، وهذا يعد انتهاكاً للمواثيق الدولية ولحقوق الإنسان ، فلم يكن القرار شرعياً من ناحية ، حيث اتخد في جلسة غير متكاملة النصاب ، أقر خلالها أقل من 40 عضواً من ينتمون للتنظيمات الإسلامية القرار وصدقوا عليه تحت رئيس المؤتمر، والذى وصف الحرب بحملة الخير، ووصفه نائبه بالحملة التي تستهدف الخارجين عن القانون، والتي كانت بتحريض من مفتي ليبيا. واستمرت العملية العسكرية الإرهابية ضد المدنيين في مدينة بني وليد مدة تجاوزت عشرين يوماً، حيث لجأت المليشيات الخارجة عن القانون للقصف العشوائي بالمدفعية والأسلحة المتوسطة وصواريخ الغاز ضد المدنيين في بني وليد. ومن هنا يمكن القول بأن المؤتمر الوطني فقد شرعيته الدستورية فيما يخص الاعتداءات على المواطنين في مدينة بني وليد، بسبب اتخاذه قراراً يخص عمليات عسكرية من سلطة تشريعة عليا في الدولة الليبية.

في ظل المؤتمر الوطني أيضاً تم استهداف السفارة الفرنسية في طرابلس في 23 أبريل 2013 وأصيب حارسان فرنسيان بجروح. وشهدت طرابلس هجمات عدة على بعثات دبلوماسية ودبلوماسيين، فأغلقت معظم السفارات أبوابها. وهذه كانت رسالة إلى فرنسا التي تدعم شرق ليبيا. ولم تتوقف التيارات الإسلامية في محاربة من يعارضهم فقط، بل حاولوا السيطرة على منابع النفط، المصدر الوحيد لليبيين، في يوليو 2013 ، أغلق حراس الموانئ النفطية من قبل مليشيات إرهابية مسلحة تابعة للمؤتمر الوطني، مانعين تصدير النفط. واستمر تعطيل التصدير عاماً، وتكررت هذه الحالة أكثر من مرة حتى 2020. وكذلك الحرب الأهلية داخل ليبيا بما تسمي فجر ليبيا في فبراير 2014. وهذا أول بذرة في انقسام ليبيا بشرقها وغربها، وما ترتب عليه بعدها من انقسام سياسي واجتماعي واقتصادي.

هذا ما أعطى مؤشراً بالصراع السياسي داخل ليبيا، وفقد الشرعية التي بنيت على سيطرة الجماعات الإسلامية على المؤتمر الوطني، وإملاء قراراتها على الشعب ، وكثيراً ما شاهدنا داخل أروقة المؤتمر الوطني المنقولة مباشرة عبر القنوات الليبية اختراقات للمليشيات المسلحة للمؤتمر الوطني، وحصول الكثير من المشادات والضرب والهرج بين الأعضاء، وصلت إلى التهجم على رئيس المؤتمر الوطني، وذلك لتمرير قرارات سيادية تتعلق بمصير ليبيا واستقرارها. إضافة إلى أن المؤتمر كان من المفترض أن تنتهي صلاحيته عام 2014 لكنه استمر في عقد جلسات و اتخاذ قراراته، وأعضاؤه يعتبرون بأن وجودهم شرعياً حتى بعد أن تم انتخاب البرلمان الليبي 2014.

1- شرعية البرلمان واستمراره بعد انتهاء مدته

بعد انتهاء فترة ولاية المؤتمر الوطني في السلطة في غرب ليبيا، ووفقاً للوثيقة الدستورية حدد المؤتمر الوطني بأن 25 مايو 2014، موعداً لانتخاب مجلس النواب الليبي الجسم التشريعي الجديد ، خصص له 30 مقعد للنساء، من أصل 200 مقعد (ينتخبون كأفراد مع إمكانية انتمائهم لأحزاب سياسية) وسمح لليبيين حملة الجنسيات الأجنبية بالترشح. و جرت الكثير من حالات العنف في اليوم الانتخابي؛ حيث قتل خمسة أشخاص أطلق عليهم مسلحون إسلاميون النار في مدينة بنغازي، وقتلت في ذات اليوم الناشطة سلوى بوقعيقيص بعد عودتها من الانتخابات مباشرة. لم تجر الانتخابات في مدينة درنة ؛ حيث كانت مسرحاً للتفجيرات والاغتيالات، ونتيجة لسيطرة الجماعات الإسلامية عليها، وكذلك مدينة سبها والكفرة لأسباب أمنية، حيث خاض جميع المترشحين لعضوية المجلس كمستقلين .

أعلنت النتائج في 22 يوليو 2014 ، حيث حاز التيار المدني المحسوب على الليبرالية معظم المقاعد ، وأخذ الإسلاميون حوالي 30 ٪ من مجموع المقاعد. (Elumam, 2014) بعد الانتخابات قام ائتلاف فجر ليبيا بانقلاب في طرابلس نيابة عن الأحزاب الخاسرة في الانتخابات، فكانت جماعة الإخوان المسلمين هي الطرف المهيمن على هذا الائتلاف بعد أعمال عنف ضد معارضي عملية فجر ليبيا ألغت المحكمة العليا في طرابلس التعديل الدستوري الذي نتج عنه قانون الانتخابات بقوة السلاح، غير أن المجتمع الدولي واصل بالاعتراف بالبرلمان ولم يعر اهتماماً للحكم القضائي.

جاءت مرحلة الصراع الليبي بين أطراف متعددة بعد الانتخابات عام 2014، كان الطرف الأول فيها هو الحكومة الليبية المعترف بها والمنبثقة عن مجلس النواب، أما الطرف الثاني فكانت الحكومة التي أسسها المؤتمر الوطني ومقرها طرابلس، والتي تسمي حكومة الإنفاذ التي تقودها جماعة الإخوان المسلمين، ومدعومة من قبل تحالف جهات إسلامية تعرف باسم فجر ليبيا، وتحظي بدعم من قطر والسودان وتركيا. والطرف الثالث هي حكومة مجلس النواب والتي كان ولاؤها للجيش الليبي في المنطقة الشرقية، والذي كان يحظى بدعم من مصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا. (الجاردينا، 2014)

وإضافة إلى تلك الجهات الرئيسة في الصراع، كان هناك أيضاً جماعات متنافسة أخرى أصغر تمثل مجلس شورى ثوار بنغازي الإسلامي الذي تقوده جماعة أنصار الشريعة والذي حصل على دعم مادي وعسكري من المؤتمر الوطني. وكذلك وجود ميليشيات الطوارق في غات والتي تسيطر على المؤتمر الوطني العام. إضافة إلى وجود تنظيم داعش الذي استولى على بعض المناطق الصحراوية في جنوب غرب البلاد، والقوات المحلية من منطقة مصراته التي تسيطر علي بني وليد وتاورغاء. كل هذه الانقسامات جاءت نتيجة لغياب الفاعلية الحقيقة للسيادة الليبية، وفقدان الشرعية لنظام الدولة السياسي، مما نتج عنه تدخل خارجي نتيجة انقسام مركز نفوذ القوة في ليبيا إلى حكومتين إحداهما في شرق البلاد والأخرى في غربها، وذلك لتحقيق أطماعها الخاصة. ففي الشرق يتواجد الفرنسيون والأمريكان والبريطانيون بحجة مراقبة تحركات تنظيم داعش والكيفية التي تخزن بها داعش أسلحتها. غير أنه اتضح فيما بعد من خلال تصريح الرئيس الفرنسي فرانسوا أو لاند، بحادث تحطيم طائرة فرنسية في شرق ليبيا أثناء مهمتها الاستطلاعية، غير أن مصادر أخرى أكدت إسقاطها من قبل جماعات إسلامية إرهابية. وهذا ما جعل فرنسا تشن غارت جوية استهدفت فيها مواقع تنظيم داعش في شرق ليبيا (التواجد الفرنسي في ليبيا، 2016) وبالرغم من إعلان فرنسا

بأنها تدعم حكومة الوفاق الوطني التي كانت مخرجات اتفاق الصخيرات التي يشرف عليه المجتمع الدولي باشراف الأمم المتحدة في 17 ديسمبر 2016.

بالإضافة إلى أن صحيفة نيويورك تايمز أكدت أن الولايات المتحدة أكدت عبر تصريحات رسمية بأن الإمارات ومصر شنتا غارت جوية في ليبيا بتاريخ 13 نوفمبر 2015 في طرابلس ضد المؤتمر الوطني العام، ومن يدعمه من فصائل إسلامية مسلحة (تايمز، 2015) في الوقت الذي كانت فيه تركيا وقطر تسدد رواتب طيارين يحاربون في صف قوات فجر ليبيا بطرابلس حسب التقارير الإعلامية. غير أنه اعتبرت مصر الدولة الوحيدة التي لم تخفِ تدخلها في ليبيا بدافع حماية حدودها البرية وأمنها القومي ومنع تواجد تنظيم داعش داخل مصر والذي يتسرب عبر الحدود البرية ومن دروب الصحراء بين ليبيا ومصر. (مشاركة مصرية بغارات جوية ضد جماعات إسلامية، 2015) هذا التدخل العسكري يعطي صفة اللاشرعية للنظام السياسي الليبي فعندما تخترق السيادة تنتهي الشرعية.

إن الحرب بالوكالة في ليبيا أسهمت في زيادة حدة الصراع، وأدت إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأكثر من عشر سنوات والذي أدى بدوره إلى إنشاء أزمة الشرعية السياسية للهياكل التشريعية في ليبيا. ومن جانب آخر فيما يخص الحرب بالوكالة جاء تقرير سرى قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى مجلس الأمن، والذي أكد فيه تخوفهم بأن تصبح ليبيا معقلاً لتنظيم داعش، وذلك من خلال استقطاب متطرفين من دول المجاورة ليبيا وأفريقيا. حيث إنه في عام 2015 سيطر تنظيم داعش على مدن ليبية مثل درنة وسرت وطرابلس، وأن هذه الجماعات الجهادية في شمال أفريقيا مثل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وجماعات أنصار بيت المقدس، وجماعة أنصار الدين الإسلامية في مالي تنتقل بسهولة من ليبيا وإليها، فقد أصبحت ليبيا محطتها لتأمين الإمدادات التي يحتاجون اليها من السلاح والأموال والتدريب (الاهرام، 2016). وهذا يعطي مؤشراً على الدعوة إلى الموقف الدولي للحد من تحركات الجماعات المتطرفة، ليس خوفاً على ليبيا، بل انتشارها في شمال أفريقيا مما سيشكل خطراً على أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في دول العالم أجمع.

وفي خضم الصراع الدائر بين شرق وغرب ليبيا وأزمة الشرعية أصبح الموطن الليبي لا يهتم بالديمقراطية بل يسعى لتوفير حاجاته الأساسية من معاش يساعده في تدبير حياته اليومية بعيد عن أي تجاذبات سياسية أو عسكرية. في ظل وجود حكومتين غرب البلاد وشرقها لا تستطيع أي منهما

إدارة شؤونها بفعالية نتيجة لسيطرة جماعات متطرفة عليها.

كانت الأطراف الليبية قد توصلت بعد مفاوضات شاقة برعاية أممية إلى تشكيل حكومة وفاق وطني في 15 فبراير/شباط عام 2016، مكونة من (13) حقيبة وزارية وخمسة وزراء دولة، ولم يصادق مجلس النواب الليبي عليها، إلا أن المجلس الرئاسي أصدر تفويضاً للوزراء بممارسة مهامهم الممنوحة، لكن كانت تلوح بوادر التشظي في الحكومة الليبية وشهدت الانشقاقات السياسية الحادة بين القوى الليبية صراعاً عنيفاً ؛ ما أدى إلى فقد شرعيتها . المصدر

2- شرعية المجلس الرئاسي بطرابلس واستمرار الانقسام السياسي 2015

المجلس الرئاسي هو هيئة تنفيذية أخرى بجانب الحكومتين في شرق البلاد وغربها، تم تشكيلها بموجب بنود الاتفاق السياسي الليبي الذي تم توقيعه في 17 ديسمبر 2015 تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف وضع حد للحرب الأهلية الثانية في ليبيا، وتمت المصادقة على الاتفاقية بالإجماع من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي رحب بتشكيل مجلس الرئاسة واعترف بأن حكومة الوفاق الوطني هي الحكومة التنفيذية الشرعية الوحيدة في ليبيا، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية. (The Resolution 2259 , 23 December, 2015)، وهذا ما يعطي مؤشراً على غياب الشرعية الليبية في ظل غياب السيادة الوطنية لليبيا.

في30 مارس 2016 وصل رئيس المجلس الرئاسي عضو سابق في مجلس النواب الليبي وسبعة من أعضاء المجلس الآخرين إلى طرابلس في قاعدة أبوستة البحرية. في اليوم التالي، أعلن في مواقع رسمية بأن حكومة الوفاق الوطني قد سيطرت على مكاتب رئاسة الوزراء. وفي 5 أبريل 2016، أعلنت حكومة الإنقاذ الوطني استقالتها والتنازل عن السلطة للمجلس الرئاسي. (European Council on Foreign Relations, Ibid، 2016).

3- شرعية حكومة الوحدة الوطنية.

بعد أن أُعلِنت النتائج بفوز قائمة محمد المنفي وعبد الحميد دبيبة من ضمن قائمتين للانتخابات التي عقدت في جنيف، أعلن عن ولادة حكومة ليبية واحدة وأعطى وقت زمني لعمل هذه الحكومة من قبل الأمم المتحدة، على أن تتولى هذه القائمة إدارة شؤون البلاد مؤقتاً حتى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وفي 24 ديسمبر 2021. وفي 10 مارس 2021 صوت 132 عضو من البرلمان الليبي على حكومة وحدة وطنية يرأسها عبد الحميد الدبيبة في إطار خطة تدعمها الأمم المتحدة، بالرغم من أن حقيبة وزارة الدفاع لم تحسم، وأن عبد الحميد الدبيبة سيتولى الوزارة إلى

حين توافق المجلس الرئاسي الجديد مع الأطراف الباقية، وهذه الحكومة جاءت من قبل تنسيق من الأمم المتحدة وهي أيضا خارجة عن السيادة الليبية.

وفي 25 فبراير 2021 قدم رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية تشكيلته الوزارية، في مقترح معايير الحكومة الجديدة إلى مجلس النواب، الحكومة ضمت وزراء من التكنوقراط يمثلون كل فئات ومناطق ليبيا حسب اعتقاد رئيس الحكومة، تم اختيار الأسماء المرشحة للمناصب السيادية وفق مبدأ التوازن العادل بين الغرب والشرق والجنوب بالمحاصصة، دون مراعاة عنصر الكفاءة ، تم اعتماد مبدأ التشاور مع أعضاء لجنة الحوار السياسي وأعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في ذلك.

وتم تقديم قسم اليمين بتاريخ 15 مارس 2021، وأكد رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة أن أهم تحدٍ واجه الحكومة الجديدة، هو توحيد المؤسسات في كافة أنحاء ليبيا، وأكد ضرورة الالتزام بمخرجات مؤتمر جنيف ومدة عمل حكومة الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى دعم إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدها، وفقاً للقاعدة الدستورية، و انتخب ملتقي الحوار السياسي سلطة تنفيذية موحدة مهمتها الأساسية إجراء انتخابات رئاسية برلمانية في 24 ديسمبر 2021. (العربية DW، 2016) ، وحصلت حكومة الوحدة الوطنية التي شكلها رئيس الحكومة على ثقة من النواب، وهى حلت محل حكومة الوفاق الوطني في غرب ليبيا و حكومة الوفاق في شرق ليبيا ،اختار رئيس الحكومة الوطنية طرابلس مقراً له ولحكومته في طرابلس . يمر على منح الثقة خمسة أشهر ولم تشاهد ليبيا أي تغييرات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، بيمنا حالة اليأس دبت بين الليبيين نتيجة لارتفاع الأسعار التي بدأت ترهق المواطن الليبي في غياب السيولة النقدية في مصارف ليبيا، وتأخر المعاشات التي تعتبر المصدر الوحيد للعيش لأغليبة الشعب الليبي.

المطلب الرابع: - التدخل الخارجي وحل الأزمة الليبية 2011- 2021

1- شرعية التدخل الخارجي لحل الأزمة الليبية .

المجتمع الدولي الذي كان اللاعب الأساسي في الإطاحة بالنظام السياسي الليبي، والذي لم يوفق في جمع شتات الليبيين، حيث تعد الأزمة الليبية من أكثر الأزمات تعقيداً ؛ نظراً لخصوصية المجتمع الليبي الذي يغلب عليه الطابع القبلي والإرث القبلي القديم. ورغم عدم شرعية المجمع الدولي في التدخل في السيادة الوطنية لليبيا، باعتبار أن ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة ، إلا أنه كانت له تدخلات في الشأن الداخلي الليبي ، و على الرغم من تدخله فإنه لم يستطع إقناع الأطراف

المتنازعة بوقف إطلاق النار ؛ بسبب الاتفاقات الهشة ؛ لاسيما وأن أربعة مبعوثين من الأمم المتحدة مرّوا على الأزمة الليبية من عام 2011 الي 2021 وهم (برنارد ليون – مارتن كوبلر –غسان سلامة – سيفاني) لم يتوصلوا إلى حل للأزمة الليبية، عدا ستيفاني التي كلفت من قبل آخر مبعوث أممي غسان سلامة بوصولها إلى وفاق بين حكومتي الشرق والغرب في مؤتمر جنيف والخروج من بحكومة موحدة ، إلا أنها لم تصل هي الأخرى إلى حل جوهر الصراع الليبي - الليبي . فقد جاء التدخل الدولي في إدارة الأزمة الليبية في العديد من الاجتماعات التي أخذت تتعدد بين الجزائر والمغرب وتونس وأبو ظبي وبرلين وباليرمو وباريس وآخرها جنيف بسويسرا .

1- اتفاق الصخيرات أو الاتفاق السياسي الليبي ديسمبر 2015

هو اتفاق شمل أطراف الصراع في ليبيا، وتم توقيعه تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات في المغرب بتاريخ 17 ديسمبر 2015 بإشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة منذ 2014، بين شرق ليبيا وغربها ، وقد بدأ العمل به من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أبريل 2016. وقع على هذا الاتفاق 22 برلمانياً ليبياً على رأسهم صالح محمد المخزوم عن طرف المؤتمر الوطني العام الجديد، و أمحمد علي شعيب عن طرف مجلس النواب الليبي .وكان أهم ما تضمنه الاتفاق هو منح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني، الذي يترأسه رئيس الحكومة نفسه وعلى رأسها قيادة الجيش والقوات المسلحة وبدء مرحلة انتقال جديدة تستمر 18 شهر ، وفي حال عدم انتهاء الحكومة من مهامها قد يتم تمديد المدة 6 أشهر إضافية .ونص الاتفاق على تشكيل المجلس الأعلى للدولة من أعضاء المؤتمر الوطني العام الجديد والإبقاء على مجلس النواب الليبي المنتخب في يونيو 2014. (اتفاق الصخيرات ، 2015)

و كانت المادة الثامنة من الاتفاق السياسي في الصخيرات الخاصة بالجيش نقطة تعارض بين طرفي الصراع الليبي، ففي حين يرى مجلس النواب المتواجد بطبرق أن وزارة الدفاع ينبغي أن تكون تحت سيادة الحكومة كما هي محددة في الاتفاق، كان المؤتمر الوطني المسيطر على طرابلس يرى بأن منصب رئيس وزارة الدفاع ينبغي أن يكون تحت إمرة شخصية غير جدلية ، (مركز البيان لدراسات و التخطيط، 2016) متفق عليها من الطرفين، ويشرط أن لا يشغل منصب حالياً. بالرغم من أن وزارة الدفاع في طرابلس تضم عناصر بارزة من المجموعات الإسلامية المتشددة منذ عام 2012.

أما النقطة التي جعلت الأمر أكثر حدة في الاتفاق فهي إقالة المؤتمر الوطني المسيطر على طرابلس عشرة من أعضائه الذين كانوا مشاركين في توقيع الاتفاق بالصخيرات ومن بين هؤلاء

صالح مخزوم نائب رئيس وفد المؤتمر، حيث أكد نائب رئيس المؤتمر في مؤتمر صحفي قرار الإقالة بأنه "تم طرح إقالة بعض الأعضاء الذين شاركوا في التوقيع على الاتفاق السياسي في الصخيرات، هذا الاتفاق الباطل الذي لم يشارك فيه المؤتمر، ولم يخول فيه أحد بالتوقيع بدلا عنه" (مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سبق ذكره، 2016) هذا ولم يقدم اتفاق الصخيرات أي حل للأزمة الليبية ، بل زاد من حدتها، حيث استمرت الأزمة حتي مطلع العام 2021.

2- اجتماع باريس يوليو 2017

بعد بوادر فشل مؤتمر الصخيرات نجح الرئيس إيمانويل ماكرون في25 يوليو 2017 في جمع الأطراف الليبية المتنازعة على طاولة واحدة في قصر الإليزيه بفرنسا، حيث أعلنت فرنسا بأن الهدف من اللقاء يتمحور في نقطتين أساسيتين: الأولي هي تسهيل اتفاق سياسي بين كل من طرافي النزاع في الشرق والغرب. والثاني هو تقارب وجهات النظر حول كيفية تأسيس جيش ليبي واحد قوى قادر علي حماية الحدود الليبية ومحاربة مخاطر الإرهاب. (ماكرون ، 2017) لكن سرعان ما انتهى اللقاء بالفشل، بسبب رفض قائد الجيش، طلب وقف إطلاق النار، بدعوى أن الظروف غير مواتية لوقف إطلاق النار. فتدخل فرنسا في الشأن الليبي كاد أن يكون مرفوضاً من قبل أكثر المحللين السياسيين في ليبيا، باعتبار فرنسا أن كانت تلعب دوراً مزدوجاً بين طرفي النزاع في ليبيا؛ ما زاد من حدة الخلافات الليبية.

3- مؤتمر باليرمو بإيطاليا 2018

بتاريخ 12 نوفمبر 2018 عقد مؤتمر دولي بمدينة باليرمو الإيطالية حول مستقبل ليبيا التي تشهد حالة من الفوضى منذ عام 2011، وتأتي هذه المحاولة الجديدة بعد فشل مؤتمر باريس الثاني في مايو 2018 والذى أسفر عن اتفاق على موعد لإجراء انتخابات وطنية في 10 ديسمبر 2018 . غير أن الأمم المتحدة المكلفة بإيجاد حل يؤدي إلى استقرار ليبيا، أعلنت أن العملية الانتخابية أرجئت، وستبدأ في ربيع عام 2019، (الأهرام، 14 نوفمبر 2018).

جاء المؤتمر ضمن سلسلة من اللقاءات الدولية التي تؤكد عدم شرعية النظام السياسي الليبي والمخترقة لسيادتها، وبدعم خطة المبعوث الأممي حول تنظيم مؤتمر وطني جامع لليبيين يسهم في إجراء الانتخابات، مع دعم الجهود المصرية في توحيد المؤسسة العسكرية الليبية. و على الرغم من أن تركيا كانت طرفاً داعماً لحكومة الغرب إلا أنه تم تجاهلها لكونها لا تلعب دوراً محورياً في الأزمة، الأمر الذي أثار غضب الأتراك وجعلهم ينسحبون من اللقاء في الوقت الذي تمت

دعوة بعض البلدان الأخرى. حيث صرّح أقطاي رئيس الوفد التركي عند انسحابه أن أي اجتماع يستثني تركيا، سيكون غير مثمر من أجل التوصل لحل الأزمة الليبية، حيث صرح قبلها بأن ليبيا لا تحتاج إلى المزيد من التدخل الأجنبي، ولن يتم حل الأزمة إذا ستمرت بعض الدول في اختطاف العملية من أجل مصالحها الخاصة. (مؤتمر باليرموا حول ليبيا، 14 نوفمبر 2018)، وهذا النزاع الدولي انعكس على مخرجات كل لقاء يضم طرافي النزاع الليبي، غير أن مسألة التدخل الدولي زادت من حدة الصراع، ولم تستطع إيطاليا أيضاً تقديم حل لليبيا. لذا اتسم المؤتمر بانقسامات بين أطراف النزاع المجتمعة في باليرمو المتمثلة في قائد الجيش عن القيادة العامة في شرق ليبيا، ورئيس حكومة الوفاق الوطني ، ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الدولة ، مع انقسام للدول المتدخلة في الشأن الليبي. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن حاضرة و هي التي يمكنها إلزام الأطراف بتنفيذ الاتفاق، وهي اللاعب الأساسي في الأزمة الليبية، مما أسقط عنصر ضمان تنفيذ أي اتفاق بسبب عدم ثقة الأطراف ببعضها.

كانت إيطاليا قد اتهمت فرنسا عقب اجتماع باريس بأنها تريد أن تكون وحيدة في ليبيا، باعتبار أن إيطاليا كانت لم تعلم بانعقاد مؤتمر باريس الآ عشية الانعقاد، مما سبب في شن إيطاليا هجوماً أعلامياً عنيفاً على فرنسا، التي تهدف إلى السيطرة على ثروات ليبيا من الغاز والنفط. وهذا أعطي مؤشراً بأن مؤتمر باليرمو لم يأتِ بجديد عن اجتماع باريس ، بل كان فقط عبارة عن بذور المنافسة الإيطالية للدور الفرنسي في الملف الليبي. فإيطاليا تعتبر أن ليبيا مستعمرتها السابقة وهي الأحق بالحصول على العقود المالية والبترولية التي تتوفر عليها شركتها النفطية إيني، وترفض لعب باريس دور الوسيط ، وتخشي تمدد نفوذ عملاق النفط الفرنسي توتال على حسابها في آبار النفط الليبي. وهذه ما يؤكد فرضية التدخل الدولي في ليبيا وصراعه على المصالح ، وليس بهدف حل الأزمة الليبية.

4- لقاء أبو ظبي مارس 2019

وبعد فشل لقاء باليرمو 2019، أعلنت الخارجية الإماراتية عن لقاء في 8 مارس 2019 بين الأطراف المتنازعة في ليبيا في أبو ظبي بحضور المبعوث الأممي غسان سلامة والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ولم يصدر عن هذا الاجتماع أي مقررات رسمية ومعلنة. (اجتماع فائز السراج وحفتر في ابوظبي، 2019) غير أن هناك بعض التصريحات اللاحقة لهذا الاجتماع أوضحت بأن رئيس الحكومة بغرب ليبيا خالف تصريحه بموافقته على بقاء المشير حفتر في موقعه قائداً للجيش دون تدخل أي

سلطة في عمله. فلم يظهر هذا اللقاء بأي مخرجات تذكر.

5- لقاء موسكو توقيع مسودة الصلح يناير 2020

اللقاء الخامس بين الأطراف الليبية المتنازعة كانت في موسكو بروسيا بتاريخ 14 يناير 2020، برعاية روسيا وتركيا الأطراف الدولية التي تغذى الأزمة الليبية على أرض الواقع، حيث كان الهدف من الاجتماع هو الخروج بمسودة صلح توقع عليها الأطراف الليبية المتنازعة في شرق البلاد وغربها، غير أنه بعد اجتماع مطول حيث وقع فائز السراج على المسودة، بينما غادر المشير خليفة حفتر دون توقيع، وبهذا فشلت المساعي الروسية التركية لحل الأزمة. (الصباح، 2020، ص، 2)

6- لقاء برلين لوقف إطلاق النار، يناير 2020

لقاء برلين بتاريخ 19 يناير 2020 ، جاء للتسوية السياسية للأزمة الليبية ، حيث نظمت بحضور الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، على اعتبار أن الملف الليبي، مازال تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، أي تحت إشراف مجلس الأمن وهذا ما يؤكد بأن الشرعية الليبية تعاني من اختراق حقيقي بوصاية المجتمع الدولي . و قد شاركت في لقاء برلين الأمم المتحدة ، إلى جانب حكومات ألمانيا والجزائر والصين ومصر وفرنسا وإيطاليا و روسيا و تركيا و جمهورية الكونغو والإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وممثلون عن الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. تمخضت عنه مسودة، وقع عليها الحاضرون، حثت الطرفين على وقف إطلاق النار، وإنهاء التدخل الأجنبي على الأرض. ولم يكن هناك مخرجات لهذا اللقاء إلا اتفاق هشٌّ لوقف إطلاق النار بين طرفي النزاع الليبي. (إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، 19 يناير 2020) الذي لم يلتزم به أي من الطرفين. فعلى الرغم من حضور كل هذه المؤسسات الإقليمية الفاعلة في المجتمع الدولي فإنها لم تستطع الحد من التدخل التركي في ليبيا، مما يؤكد بأن اللقاءات الدولية إنما هي تعبير عن مصالح الدول الكبرى وحماية أمنها ومصالحها الاقتصادية المتعلقة بعلاقاتها بليبيا، و إلا لماذا لم يستطع المجتمع الدولي حل الأزمة الليبية وهو الذى أسهم في إنشائها؟ .

7- مؤتمر جنيف 2021.

جاء من ضمن سلسلة من الحوار الليبي - الليبي خارج ليبيا برعاية الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية لجمع الأطراف المتنوعة، و لاختيار رئيس وزراء جديد وأعضاء مجلس رئاسي تعد هي الهيئة للانتقال الديمقراطي إلى حين تنظيم الانتخابات مع ديسمبر 2021 . وقد شارك في هذا

اللقاء 75 مندوب من كل الأطراف السياسية المتنازعة من داخل الهياكل السياسية في ليبيا باختيار من الأمم المتحدة. وقد أملت الأمم المتحدة على الليبيين شكل الهيئة السياسية الجديدة بتشكيل مجلس الرئاسة الذى يتألف من ثلاثة أعضاء ورئيس الوزراء مع اثنين معاونين وطلب من المجلس الانتقالي المنتخب إعادة توحيد مؤسسات الدولة وضمان الأمن حتى موعد الانتخابات في ديسمبر 2021. (العربية، 2019)

سبق اجتماع جنيف اجتماع تمهيدي في تونس بتاريخ في 13 نوفمبر 2020 حيث توافق المجتمعون في ملتقي الحوار السياسي ، وتم تحديد موعد الانتخابات في 24 ديسمبر 2021 ولم يتفق على تحديد الآلية التي سيتم بها اختيار السلطة التنفيذية لضمان عملية انتقال السلطة إلى موعد الانتخابات، ورحب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بهذا التقدم في المفاوضات، مؤكداً ضرورة انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة المتواجدين في البلاد الذين كان من المفترض أن يخرجوا في 23 يناير 2021 في أقصى حد بموجب اتفاق وقف إطلاق النار . (قمة جنيف بسويسرا، 2021)، على الرغم من أن المجتمع الدولي قادر علي فرض القوة لخروج كافة القوات الأجنبية من ليبيا، وترك ليبيا تمارس سيادتها الداخلية دون تدخل خارجي.

في 9 يناير 2021 أعلنت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز في مؤتمر صحفي عقدته في جنيف، بتوصل اللجنة الاستشارية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي إلى اتفاق بشأن آلية اختيار السلطة التنفيذية. وبتاريخ 13 - 16 يناير 2021 عقد الاجتماع بهدف توافق ليبي بين أطراف النزاع الذين تغذيهم أطراف دولية بعلم من الأمم المتحدة والولايات الأمريكية المتحدة. إن الشرعية الليبية خارج نطاق التقييم ما دامت الأطراف الخارجية تتدخل في إرادة الشعب الليبي؛ لذا سعت ستيفاني أن يكون هناك مخرجات لهذا الاجتماع بتصور أنها تعبر عن إرادة الشعب الليبي من خلال نوابهم، وسيقوم مجلس الأمن بفرض توصيات هذا الاجتماع الذي أعده غسان سلامة مسبقاً لتبدأ حكومة جديدة مستوردة، ومرحلة جديدة من اللامسؤولية والتسلط وزيادة حدة الصراع على السلطة في ليبيا.

إن الحضور في هذا المؤتمر حضور ليبي ، لكن الصراع والمخرجات لهذه القمة غير ليبية، ووفق مقترحات البعثة لتغيير الهيكلية السياسية في ليبيا إلى مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية، فهذا يؤكد أزمة الشرعية الليبية، بالإضافة إلى أن تبقى التفاصيل بخصوص صلاحيات المجلس الرئاسي وصلاحيات الحكومة ودور المجلس التشريعي كلها غير محددة بعد، وهذا أيضاً يتم تقديمه من السيادة الخارجية

للدول التي تصنع الحكومة في ليبيا، وليس بموافقة الليبيين ، وبالفعل تم تفصيل دور سياسي لكل شخصية في هذه الحكومة بالتراضي وليس بالكفاءة والقدرة . فمعيار الكفاءة لم ينظر إليه في الاختيار والتكليف؛ لأنه عنصر ثانوي بالنسبة للسيادة الدولية ما دام من يتولى زمام السلطة في ليبيا يقدم ولاءه للغرب. إن المجتمع الدولي وعلى رأسه الأمم المتحدة يدرك جيداً انتهاكات الحظر المفروض على ليبيا ووصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية في ليبيا، ولكن كثيراً ما غضت البصر عنه لأهداف سياسية تخدم المخطط الإسرائيلي في المنطقة العربية. بعد انتهاء عرض القوائم تم اختيار قائمة محمد المنفي وعبد الحميد دبيبة من ثلاث قوائم لتعلن ولادة الحكومة الجديدة لليبيا من خارج ليبيا وهنا تظل أزمة الشرعية الليبية قائمة.

الخلاصة

من خلال ما سبق يتضح بأن ليبيا على مدى العشر السنوات لم تشهد استقراراً في نظامها السياسي؛ نتيجة الأزمة الشرعية التي عاشتها ليبيا. فقد كان انتشار السلاح ، وسيطرة الجماعات الإسلامية على الدولة سبباً آخر في زيادة حدة الصراع في ليبيا. فالصراع على السلطة كان سبباً في استمرار أزمة الشرعية الليبية، نتيجة السماح لأطراف خارجية عربية وغربية بالتدخل في صياغة هياكل سياسية وتفصيلها للشعب الليبي الذي عانى من ويلات الحروب والنزاعات على مدى عشر سنوات. إن عدم الاستقرار السياسي جاء واضحاً عندما بدأت الدول العربية والغربية تغذى أطراف النزاع من خلال اعترافها بحكومة دون غيرها؛ مما زاد من حدة الانشطار السياسي في المواقف والاتجاهات، والتي انعكست على مستوى التمثيل الدبلوماسي الليبي خارج حدودها الاقليمية.

قائمة المصادر

اولا: الكتب

- إسماعيل الشطي، مداخيل الانتقال إلى الديموقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- شادية فتحي إبراهيم: الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، الناشر المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.
- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده، بغداد: مطابع وزارة التعليم العراقية، 1990.
- ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

ثانيا: - الصحف والمجلات

- إبراهيم أبرش " الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة المغربية، مجلة

المستقبل العربي، العدد 249 نوفمبر 1999.

- الشرق الاوسط، اختتام مؤتمر باليرمو حول ليبيا من دون نتائج واضحة، العدد 14596، 14 نوفمبر 2018.
- جريدة الاهرام، البيان الختامي لقمة باليرموا، القاهرة: السنة 143 العدد 48190، 14 نوفمبر 2018.
- سمير الحمادي، في مفهوم الشرعية السياسية، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 4632، 13 نوفمبر 2014.
- جريدة الصباح، لقاء موسكو وتوقيع مسودة الصلح بين الاطراف المتنازعة في ليبيا، العدد 250. 20 سبتمبر 2020.

ثالثا :- وثائق غير منشورة

- خارطة الطريق التي وضعها المجلس الوطني الانتقالي، 10 مارس 2011 .
- الوثيقة الدستورية االصادرة عن المجلس الوطني الانتقالي، بتاريخ 17 أغسطس 2011 .
- عبد العظيم محمود حنفي، تأثير التحولات في النظام الدولي على النظم السياسية العربية: دراسة في قضية الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2003.
- عضيد داويشا، أنظمة الحكم العربية، الشرعية والسياسة الخارجية، ورقة قدمت إلى الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ندوة) تحرير غسان سلامة وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988

رابعا :- المصادر الالكترونية

- اجتماع فائز السراج وحفتر في ابوظبي بتاريخ 8 مارس 2019 ، https://www.independentarabia.com/ ، الدخول 29 مارس 2021
- الحكومة الليبية تؤدى القسم أمام البرلمان الليبي بتاريخ 15 مارس 2021، https://www.dw.com/ar - ، الدخول 16 مارس 2021.
- المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية،25 أكتوبر 2016 ، www.ecfr.eu/mena/mapping_libya_co ، الدخول 15 اكتوبر 2020.
- الرئيس الفرنسي ماكرون يجمع القادة الليبين سعيا لحل الازمة السياسية ، 25 يوليو 2017. ://www.dw.com/a ، الدخول 22 مايو 2021.
- خطاب مصطفي عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي بمدينة بنغازي ، 24 أكتوبر 2011، www.france24.com/ar/20111023- ، الدخول 12 مايو 2020.

التواجد الفرنسي في ليبيا نشر بتاريخ 21 يوليو 2016 ، http://cutt.us/287NB، الدخول 6يونيو

2021.

- فهمي هويدي، بدعة الشرعية الشعبية ، https://www.shorouknews.com ، الدخول يوليه 2013.
- قمة جنيف بسويسرا، https://arabi21.com/story/1238916، الدخول 27 مايو 2021.
- مشاركة مصر والامارات في غارات جوي ضد طرابلس، نشر علي موقع نيويورك تايمز ، 13 نوفمبر 2015،
- مؤتمر برلين حول ليبيا ، 19 يناير 2020 ،إدارة الأمم المتحدة للشؤن السياسية ، واشنطن ، https://unsmil.unmissions.org/ar/ الدخول 20 مايو 2021.

مراجع باللغة الانجليزية

-A Quick Guide to Libya's Main Players", European Council on Foreign Relations, 25 October 2016

Congress votes to replace itself with new House of Representatives, by Ahmed Elumami , 30 March 2014.

-Christopher S. Chivvis, Jeffrey Martini (2014) Libya after Qaddafi: Lessons and Implications for the Future (Santa Monica: RAND), p.22.

-Unanimously Adopting Resolution 2259 (2015), Security Council Welcomes Signing of Libyan Political Agreement on New Government for Strife-Torn Country, United Nations , 23 December, 2015.